



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

إدارة قطاع المياه في لبنان

أولاً: الملخص

يشكل الحق بالمياه جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان المعروفة دولياً، وهو الإقرار بان لكل شخص الحق بالحصول على المياه الضرورية لحاجاته الأساسية مهما كان مستواه الإقتصادي. إن قطاع المياه هو من أهم القطاعات في لبنان نظراً إلى أهمية نتائجه على معظم القطاعات الأخرى مثل الاقتصاد والبيئة. ويجب أن تخطط استعمالات المياه وتدار شؤونها بطريقة شمولية ومتكاملة مع الأخذ بالاعتبار التوازن بين كمية المياه الموزعة ونوعيتها بالإضافة الى الضروريات الانمائية الوطنية. ويجب إعطاء الانتباه الكبير لتخطيط هذا القطاع على المدى الطويل وإدارته بشكل متكامل على مختلف الصعد المدنية أو الريفية بطريقة تؤمن تنمية مستدامة لهذا القطاع وتقديم الخدمات الملائمة للشعب اللبناني في هذا الشأن.

ثانياً: الخلفية

إن المياه هي مورد حيوي للبنان سطحية كانت أو جوفية ويجب تخطيط إستعمالها وإدارتها بطريقة شاملة ومتكاملة. كما يجب الاهتمام بتخطيط الموارد المائية وإدارتها على المدى الطويل لتنمية المدن والارياف وتطويرها للوصول إلى تنمية مستدامة.

يجب أن تكون كل إدارة متخصصة من قطاعات المياه فعّالة ومرنة بحيث تشمل عددًا لا بأس به من الموارد البشرية في القطاعين الخاص والعام. ويجب أن تراعي إدارة موارد المياه الجهة القانونية والإدارية بحيث تكون ملائمة لجميع قطاعات المياه (مياه الشرب - مياه الري - المياه المبتدلة - الفيضانات - إعادة استعمال المياه). ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية يجب استعمال المعايير الفنية والعلمية والاقتصادية والمالية الملائمة. وعليه فإن الإدارة المتكاملة للمياه تتطلب تعاون جميع الأطراف وترابطها (وزارات - مؤسسات مياه - بلديات - قطاع خاص - وكالات مانحة).

ثالثًا: الوقائع

١. لمحة تاريخية عن ادارة قطاع المياه

عندما استردت الدولة اللبنانية امتياز شركة مياه بيروت، وصدقت صك التحكيم الجاري بين الإدارة والشركة بموجب قانون ١٩٥١/١/١١، أنشأت مباشرة مصلحة خاصة، هي مصلحة مياه بيروت بموجب المرسوم الرقم ٣٩٧١ تاريخ ١٩٥١/١/١٧، تتولى إدارة واستثمار مياه بيروت إلى أن تعين نهائيًا الهيئة التي يعهد اليها باستثمار مشروع مياه بيروت بصورة نهائية. واعتبرت هذه المصلحة من المؤسسات العامة ووضعت تحت سلطة وزير الاقتصاد الوطني. وهكذا تكون أول إدارة خاصة لقطاع المياه هي إدارة غير مباشرة، عندما أراد المشتري إدارة المرافق العامة للمياه بواسطة المؤسسات العامة. وفي العام ١٩٨٩، أبرمت الحكومة عقد استرداد امتياز توزيع مياه فوار جل الديب وسلمته إلى مصلحة مياه بيروت بموجب المرسوم الرقم ٤٧٥ تاريخ ١٩٨٩/١٢/٨. وفي العام ١٩٥٦، كان قد تم انشاء مصلحة مياه الباروك بموجب قانون ٢٠ تموز ١٩٥٦، والذي تضمن نصًا عامًا أجاز بموجبه للحكومة بأن تنشئ مصالح مستقلة للمياه وتخضعها لأحكامه، حيث نصت المادة ٢٢ على أن تطبق أحكام هذا القانون على المشاريع المائية والكهربائية التي تقرر الحكومة إخضاعها له بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، ويعين لكل مشروع أو لعدة مشاريع مجلس إدارة خاص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

وسنداً لهذه المادة، أنشأت الحكومة عددًا من مصالح المياه هي:

- مصلحة مياه صور وملحقاتها
- مصلحة مياه كسروان - الفتوح
- مصلحة مياه زحلة وجوارها
- مصلحة مياه المتن
- مصلحة مياه صيدا
- مصلحة مياه عين الذلبة
- مصلحة مياه جبل عامل.

وفي العام ١٩٧٢ صدر مشروع القانون المنفذ بالمرسوم الرقم ٣٢٧٥ تاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤ والذي أنشأ مصالح مستقلة لمياه الشرب، واعتبر هذه المصالح من المؤسسات العامة ذات الصفة الإستثمارية وتتمتع كل منها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتوضع تحت سلطة وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للاستثمار التي تمارس الوصاية عليها. وقد أجاز هذا القانون للحكومة بأن تضع تنظيمًا شاملاً للمصالح المستقلة المنشأة بهذا القانون، ونظامًا عامًا جديدًا للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة.

ثم أصدرت الحكومة تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب بموجب المرسوم الرقم ٤٥٣٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٥، الذي أنط بالمصالح المستقلة المنشأة بموجب مشروع القانون المعجل الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم الرقم ٣٢٧٥ تاريخ ٢٤ أيار ١٩٧٢، مهمة:

- إدارة واستثمار مياه الشرب الواقعة في نطاق كل منها وتوزيع المياه ضمن هذا النطاق.

- القيام بأعمال الإنشاء والتجهيز والصيانة في نطاق المصلحة، وذلك في حدود إمكانياتها المالية والفنية، على أن تتولى وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - أعمال التجهيز والإنشاء التي تفوق هذه الإمكانيات.

وكذلك أصدرت الحكومة النظام العام للمؤسسات العامة بموجب المرسوم الرقم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣، الذي يعتبر السند القانوني الذي ارتكزت عليه الحكومة لإنشاء معظم مصالح المياه في ما بعد.

وعلى أساس النظام العام للمؤسسات العامة الذي يجيز في المادة الثالثة منه إنشاء وإلغاء ودمج المؤسسات العامة، أصدرت الحكومة بتاريخ ١٢/١٣/١٩٩٦ أربعة مراسيم قضت بدمج جميع مصالح ولجان المياه العاملة في لبنان، بأربع مصالح كبرى هي:

- ١- مصلحة مياه لبنان الشمالي ودمجت فيها: مصلحة مياه طرابلس - مصلحة مياه القبيات - مصلحة مياه البترون للشفة والري - مصلحة مياه الكورة للشفة - مصلحة مياه الضنية/المنية للشفة والري - مصلحة مياه عكار للشفة والري - مصلحة مياه بشري للشفة والري - مصلحة مياه زغرتا وقضائها للشفة والري. كما دمجت فيها جميع المشاريع ولجان مياه الشرب والري الواقعة والمنشأة في نطاق محافظة لبنان الشمالي.
- ٢- مصلحة مياه لبنان الجنوبي: ودمجت فيها، مصلحة مياه صيدا - مصلحة مياه صور وملحقاتها - مصلحة مياه نبع الطاسة وتوابعها - مصلحة جبل عامل. كما دمجت فيها جميع المشاريع ولجان مياه الشرب الواقعة والمنشأة في نطاق عملها.
- ٣- مصلحة مياه البقاع الجنوبي: ودمجت فيها، مصلحة مياه زحلة وجوارها، ومصلحة مياه شمسين. كما دمجت فيها جميع المشاريع ولجان مياه الشرب والري الواقعة والمنشأة في نطاق عملها.
- ٤- مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان: ودمجت فيها، مصلحة مياه بيروت - مصلحة مياه عين الدلبة - مصلحة مياه الباروك في اقصية عاليه - بعبداء - الشوف - مصلحة مياه المتن - مصلحة مياه كسروان الفتوح - مصلحة مياه جبيل للشفة والري. كما دمجت فيها جميع المشاريع ولجان مياه الشرب والري الواقعة والمنشأة في نطاق محافظتي بيروت وجبل لبنان.

ولم يكتب لهذه المؤسسات أن تدخل حيز التطبيق حيث ألغيت بموجب المرسوم الرقم ٨١٢٢ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٣ الذي نص في المادة العاشرة منه على أن "تلغى النصوص التنظيمية كافة المتعلقة بإنشاء المصالح واللجان والمشاريع المائية السابقة للقانون الرقم ٢٢١ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ (تنظيم قطاع المياه) ولا سيما منها المراسيم الرقم ٩٦٢٦ و٩٦٢٧ و٩٦٢٨ و٩٦٢٩ و٩٦٣٠ تاريخ ١٢/١٣/١٩٩٦ (سنداً للمادة الثالثة من المرسوم ٤٥١٧ - نظام المؤسسات العامة - التي تنص على أنه يتمنى إنشاء المؤسسات العامة ودمجها... بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء).

٢. تنظيم قطاع المياه

صدر قانون تنظيم قطاع المياه رقم ٢٢١، وبموجبه أنشأ المشترع أربع مؤسسات عامة استثمارية للمياه والصرف الصحي هي:

- مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومركزها مدينة بيروت
- مؤسسة مياه لبنان الشمالي ومركزها طرابلس
- مؤسسة مياه البقاع ومركزها مدينة زحلة
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ومركزها مدينة صيدا

وتتولى كل مؤسسة من مؤسسات المياه في نطاق استثمارها واختصاصها:

- أ - درس وتنفيذ واستثمار وصيانة وتجديد المشاريع المائية لتوزيع مياه الشفة والري، وجمع ومعالجة وتصريف المياه المبتذلة وفق المخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي، أو لموافقة مسبقة من الوزارة على استعمال مصادر المياه العمومية، أو على مواقع محطات تنقية المياه المبتذلة أو المصبات الجديدة لتصريف المياه المبتذلة.
- ب - اقتراح تعريفات لخدمات مياه الشفة والري وتصريف المياه المبتذلة على أن تؤخذ بالاعتبار الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية العامة.
- ج - مراقبة نوعية مياه الشرب والري الموزعة ونوعية المياه المبتذلة عند المصبات ومخارج محطات التنقية.

٣. الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه، المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية

وضعت وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية الخطة العشرية للإدارة المتكاملة للمياه، عبر تأمين موارد مائية إضافية تشمل مشاريع مياه الشفة (خطوط جر، خزانات، شبكات، سدود وبحيرات جبلية)، ومشاريع مياه الري، ومشاريع ري جديدة وتحديث المشاريع القائمة، مشاريع تقويم مجاري الأنهر للحماية من أخطار الفيضان، ومشاريع الصرف الصحي، وإعادة استعمال المياه المكررة للري، وتغذية الأحواض الجوفية، بما فيها درس السدود والبحيرات الجبلية (٢٧ سدًا وبحيرة) وتنفيذها، حيث نالت موافقة مجلس الوزراء في عدة قرارات (٩٩/١٤، ٢٠٠٠/١٢، ٢٠٠٣/٣، ٢٠٠٣/١٨...). كما حظيت هذه الخطة بموافقة كبرى المؤسسات الدولية

كالبـنك الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي. وباشـرت الوزارة على الفور بـدرس عدّة سدود وتلزيـمها وتنفيذها. وقد تمّ حتّى الآن تنفيذ سد شبروح (٨.٥ مليون م٣)، مع التوزيع الكامل لمياه السد إلى منطقة كسروان، ما أدى إلى وفر في فاتورة كهرباء الضخ بقيمة ٦ ملايين دولار أميركي، وتلزيـم سدود العاصي وبقعاتا واليمونة والقيسماني، ودراسة نهائية لـ ١٢ مشروعاً جاهزاً للتلزيـم. إنها المرة الأولى في لبنان التي يتمّ فيها وضع خطة متكاملة ومبرمجة وشاملة للمشاريع المائية على الأراضي اللبنانية كافة وفق الحاجات والطلب وتنظيم مؤسساتي جديد لإدارة المياه.

أما العناوين للخطة العشرية التقنية فتلخص كالآتي:

وقد نشطت المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في ضمان وتشجيع مشاركة جميع الخبرات الوطنية والأجنبية مع المجتمعات المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص بغية إحداث نوع من الوعي الشعبي لتغيير أسلوب التعاطي بهذا المرفق الاستراتيجي والحيوي ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه، بغية التوفيق بين الطلب وجودة المياه وذلك للحصول على أكبر قيمة اقتصادية من هذا المورد الاستراتيجي المهم، هذا بالإضافة إلى توفير الحوافز للقطاع الخاص للاستفادة من خبراته في رفع الكفاءة وتوظيف قدراته التقنية والفنية في القطاع العام وتشجيعه على إدارة الموارد المائية وفق ما تجيزه الأحكام والأصول التشريعية ولاسيما من خلال عقود الخدمة والإدارة أو الإيجار أو الامتياز أو الـ BOT أو الـ DBOT.

يبلغ إجمالي كلفة هذه الاستراتيجية ٢.٠٠٠ مليار ليرة لبنانية (١.٣ مليار دولار أميركي تقريباً) كانت مجدولة على امتداد عشر سنوات، ومددت إلى العام ٢٠١٨ (ممولة من موازنة الدولة ومن قروض ميسرة ومشاريع التنفيذ والتشغيل وإعادة). لقد ارتكزت هذه الخطة في مراحل الإعداد لها على مبادئ فنية واقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها، ولكنها أكدت بشكل خاص مبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق اللبنانية كافة، كل منطقة وفق احتياجاتها. فبالإضافة إلى أولوية تأمين مياه الشفة والصناعة إلى مدينة بيروت والمدن الساحلية الكبرى والمحيطية، تمّ التركيز على تأمين مياه الريّ للمناطق الريفية والزراعية بالكميات الكافية ليس لريّ الأراضي الموجودة فحسب والمقدّرة بـ ١٠٠,٠٠٠ هكتار بل لتوسيع رقعة المساحات الزراعية المروية في المستقبل إلى ٢٨٠.٠٠٠ هكتار. يرتدي هذا الموضوع أهمية استثنائية للوطن ككل وليس للمناطق الزراعية والأرياف

فحسب، إذ يؤثر على تحريك العجلة الاقتصادية وتنشيط الصناعات الغذائية وإيجاد فرص عمل وتشجيع الاستثمار، وبالتالي تثبيت المواطن الريفي في أرضه ومنع الهجرة من الأرياف نحو المدن الكبرى وبالأخص العاصمة بيروت، وإنشاء أحزمة البؤس حولها. إن العمل الاستراتيجي الذي قامت به الوزارة وذلك باعتماد إدارة متكاملة للموارد المائية وطريقة استخدامها يشكّل الأهداف الرئيسية التي تكمن في ترشيد الموارد المائية وتنميتها بطريقة متكافئة ومتساوية لتلبية حاجات المجتمع للمياه وذلك ضمن أسس بيئية سليمة. إن هذه الخطة تهدف إلى تأمين الكميات الكافية مع جودة عالية من المياه للمواطنين كافة والسهر على المحافظة على التوازن بين العرض والطلب ولضمان التنمية المستدامة والنشاطات والموارد المرتبطة به.

المعوقات التي حدثت من تنفيذ الخطة العشرية: تأمين الإعتمادات، الإستثمارات، معوقات الجهاز البشري والتدخلات السياسية

٤. المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه

أ. فوضى الإستخدام المائي وعشوائيته في لبنان

على الرغم من تعدد مصادر المياه في لبنان، يظهر الواقع العملي وجود أزمة متعددة الجوانب، حيث يغلب الشح والتقنين طوال السنة، بالإضافة الى الهدر والتلوث والسرقات الداخلية. فقد ازدادت الحاجات المائية في لبنان، وقد اتفق جميع الخبراء المائيين على أن لبنان ينعم بموارد مائية متنوعة ومتجددة قادرة عند حسن إدارتها على تلبية احتياجاته الأساسية، إلا ان عدم وجود سياسة مائية واضحة والتأخر في تزويد المناطق اللبنانية كافة بمشاريع مائية شاملة للشفة والري، وضعف الدور المؤسساتي للإدارات العامة اللبنانية، وإزدياد الإستخدام غير المراقب للمياه الجوفية من دون مراعاة للتوازن بين تغذية الطبقات الجوفية وكمية المياه المستخرجة منها، إذا ما اضفنا اليها تدني نوعية المياه الجوفية وتلوثها الناجم عن تسرب المياه المبتذلة اليها، فكل هذه المعطيات قد أدت الى عدم تمكن لبنان من الاستفادة الجيدة من ثرواتها الطبيعية وتلبية حاجات مواطنيه الانمائية المتزايدة.

ب. مشكلة تلوث المياه في لبنان

تعرضت مصادر المياه في لبنان لكل انواع التلوث بسبب غياب شبكات الصرف الصحي عن مناطق وجودها، وفي حال وجودها إنعدام أعمال صيانتها ومراقبتها، بالإضافة الى

عدم ربطها بمراكز لمعالجة مياه الصرف الصحي المبتذلة قبل رميها بالقرب من السواحل ومجاري الأنهار والآبار. ومن أسباب التلوث أيضاً المكبات العشوائية وإستخدام الأسمدة والمبيدات ورمي الزيوت والمحروقات في الأنهار والبحر، يضاف الى هذه الصعوبات أن ٧٠% من مصادر المياه والشبكات في لبنان معرضة للتلوث الجرثومي، وتزيد نسبة التلوث هذه بمعدل ١٠% في موسم الجفاف وتعود أسباب هذا التلوث الى:

- عدم وجود حماية لمصادر المياه الطبيعية
- تعرض الينابيع والمصادر السطحية لمياه الزراعة والمياه المبتذلة والنفايات الصلبة
- الطرق غير السليمة للتخلص من المياه المبتذلة والنفايات الصلبة
- تعرض شبكات المياه لتسرب من المياه المبتذلة اليها
- صيانة غير كافية لشبكة توزيع المياه

ت. ضعف الكادر الإداري والمالي لإدارة القطاع

ومن المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه في لبنان هو ضعف الجهاز الاداري والوظيفي لادارة هذا القطاع حيث ان الجهاز الموجود لا يستطيع القيام بجميع المهام الموكلة اليهم، فيتم التعاقد مع عمال مياومين وعمال غب الطلب. ففي مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مثلاً، تضم المؤسسة ٦٣٥ مستخدماً ضمن الملاك و ٥٠٠ عالم مياوم. يشير رئيس نقابة العمال في المصلحة فرنسوا بشعلاني الى ان المشكلة الاساسية التي يعانيها عمال المؤسسة هي تسوية اوضاعهم وبالتالي ادخالهم الى الملاك، فهناك ماساة حقيقية تضرب العمال وتؤثر سلباً على عطائهم داخل المؤسسة وهي انهم لا يستفيدون من تقديرات الطبابة والإستشفاء والضمان الإجتماعي، وكذلك الأمر التأخير المتكرر في صرف رواتبهم. هذا بالإضافة الى ضعف الأمكانيات المالية للمصالح التي تتبع للمؤسسة الأم لجهة تشغيل المضخات المائية في حال إنقطاع التيار الكهربائي المتكرر، وكذلك اعمال الصيانة الضرورية للشبكة، والاعطال المتكررة عليها، فهذه المشاكل من شأنها ان تعيق تقديم الخدمة بشكل سليم الى جميع المشتركين التابعين لتلك المصالح.

٥. كيف تتم إدارة القطاع

أ. الشراكة بين القطاع العام والخاص

لا يزال مفهوم الشراكة بين قطاعي العام والخاص سائداً على الصعيد العالمي. وعلى

الصعيد المحلي، قامت الحكومة اللبنانية بالنظر في خصخصة قطاع المياه في لبنان وإمكانية إقامة شراكة بين العام والخاص، حيث عمدت بالتعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية إلى دعم وتمويل مشاريع شراكة في البقاع والشمال. كذلك فقد اتخذت الحكومة إجراءات أخرى في هذا المنحى، فعهدت في العام ٢٠٠٢ إلى شركة "Société Générale" بدراسة الإمكانيات الفنية والمالية والإدارية لمصالح المياه لتحقيق هذه الخصخصة، كما اقترحت هذه الدراسة إطاراً لتنظيم ومراقبة المشغلين من القطاع الخاص الذين يمكن أن يتولوا استثمار بعض المشاريع.

وفي شباط من العام ٢٠٠٣، عهدت الحكومة، في إطار عقد إدارة لمدة أربعة أعوام إلى ONDEO LIBAN (فرع ل Suez Environnement)، إدارة قطاع المياه ضمن حدود مدينة طرابلس السكنية. ويمثل هذا العقد أول مشاركة للقطاع الخاص في تشغيل خدمة مياه الشفة في لبنان منذ بداية هذا القرن. من الناحية الفنية، فإن أبرز الأعمال التي أنجزت في إطار هذا العقد تشمل تجديد خطوط الوصل والعدادات، وضع نظام معلومات جغرافي ونظام إدارة الصيانة بمساعدة الكومبيوتر (GMAO)، وفحص نوعية المياه، بالإضافة إلى تنظيم دوام للموظفين على مدى ٢٤ ساعة. أما لجهة العلاقة مع المستهلك، فقامت ONDEO بتطوير مكتب خدمة المستهلك الذي يُعنى بجباية الفواتير وبالتواصل مع المستهلك، عبر تأسيس مركز استقبال ومتابعة الشكاوى، وكذلك باستخدام مؤشرات شهرية للمتابعة. كان لعقد الإدارة آثاراً إيجابية على نوعية الخدمة، فقد سمح بكشف التسرب على طول ١٥٠ كم من الشبكة، وباعتماد حملة تصليحات، وخفض الهدر، وتوزيع المياه ٢٤ ساعة يومياً. إن الكادر الإداري والفني الموجود هو موظف، إما لحساب المؤسسة أو لحساب ONDEO، فيما تواجه المؤسسة تحدياً يكمن في التمكن من استبدال الفريق الإداري والفني الخاص بONDEO وتمويل هيئة موازية له. من جهة أخرى، نجد عدة عقود إدارة أخرى: ففي المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي في الجنوب على سبيل المثال، يؤمن القطاع الخاص تشغيل بعض محطات الضخ وصيانتها (وادي جيلو، البص، الخ.). كما لا تزال عقود أخرى في طور التحضير، كدراسة إمكانية تنفيذ مشروع "الأولي - بيروت" الذي يهدف إلى تغذية العاصمة بمياه الليطاني، إذ تطمح هذه الدراسة إلى توكيل القطاع الخاص ببناء المشروع وتشغيله في إطار عقد من نوع BOT. هذا المشروع لم يتم تنفيذه لأسباب مالية، قانونية، إدارية وسياسية.

ب. طرق تمويل القطاع

- يجري تمويل قطاع المياه في لبنان عبر المصادر التالية:
- استثمارات الدولة المتأتية أساساً من ميزانية وزارة الطاقة والمياه.
- الاستثمارات الخارجية المتأتية أساساً من تبرعات وقروض الجهات المانحة ويديرها مجلس الإنماء والإعمار.
- الفواتير.

رابعاً: الخاتمة

بالرغم من تعدد مصادر المياه في لبنان، فإن الواقع يظهر وجود عجز بالميزان المائي مرده الى هدر حوالي ١,٢ مليار م^٣ في السنة في البحر، بالإضافة الى أزمة متعددة الجوانب، حيث يغلب الشح والتقنين طوال السنة، ما أدى الى إزدياد الحاجات المائية، خاصة مياه الشرب والإستعمال المنزلي والري، نتيجة التطور الإجتماعي الناجم عن تضاعف عدد السكان، وتبدل العادات والتقاليد الإجتماعية.

حيال هذا الواقع، سعت الإدارة الى وضع خطة عشرية مبنية على عناصر تقنية ومؤسساتية بغية الإستفادة من المياه المتجددة في لبنان، وذلك ضمن مفهوم الإدارة المتكاملة، يشترك فيها القطاعات الخاص والأهلي والبلدي مع مؤسسات الدولة، ويكون الهدف المرجو منها تأمين إدارة الطلب على المياه في لبنان للمرحلة المستقبلية لسنة ٢٠٥٠، وذلك من أجل تثبيت الأمن الإجتماعي والغذائي للبنانيين.

إعداد: أحمد عيد

مصادر:

- تنظيم قطاع المياه، قانون رقم ٢٢١، ٢٩/٥/٢٠٠٠.
- د. فادي قمير، "الواقع المائي في لبنان"، مجلة "الدفاع الوطني"، ٦/٩/٢٠١٠.
- "قطاع مياه الشفة في لبنان"، البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، مجلس الإنماء والإعمار.
- "نظريان في مؤتمر المياه: لحصر مواردنا والحد من هدرها عبر دراسة أحواضنا وتحديث منشآتنا وشبكاتنا"، الوكالة الوطنية للإعلام، ٢٣/١/٢٠١٥.
- جدول تشخيص وضع مصالح المياه (البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩) مرفق ربطاً
- جدول تشخيص وضع مصالح المياه (البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩) مرفق ربطاً

جدول: تعريفات المياه في المصالح

البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩

التعريف (١٠٠٠ ل.ل./العام/٣/اليوم)	مصلحة المياه	مؤسسة عامة	
٢٢٦	بيروت	بيروت وجبل لبنان	
١٥٠	الباروك		
١٥٠	عين الدلبه		
١٧٠	جبيل		
٢٢٠	المتن		
١٢٥	كسروان		
٢٣٠	جبل عامل		الجنوب
٢٣٠	نبع الطاسه		
٢٣٠	صيدا		
٢٣٠	صور		
١٥٥	عكار	الشمال	
١٦٦	البترون		
٧٨	بشري		
٧٨	الضنيه		
٧٨	المنيه		
١٦٦	القيبات		
٢٠١	الكوره		
١٨٠	طرابلس		
١٦٦	زغرتا		
٢٢٩	بعلبك		البقاع
٢٣٠	شمسين		
٢٣١	زحلّه		

جدول تشخيص وضع مصالح المياه (البرنامج التنموي ٢٠٠٦-٢٠٠٩)

طلب المستهلكين (٣١٠٠٠ يومياً)/الكمية المستخدمة من الموارد المائية(٣١٠٠٠ يومياً)	عدد وطبيعة الموارد المائية (جوفية أو سطحية)[٣]	خدمات للمشاركين			مصلحة المياه	مؤسسة عامة
		عدد ساعات التزويد يومياً (ش/ص)[٤]	عدد المشاركين ١٠٠٠ *	نسبة السكان المستهلكين (%)		
صيفاً	شتاء					
450/205	405/550	ج 54	2/ 14	700	100	بيروت وجبل لبنان
71/66	71/107	ج، ٢ س 50	12/6	74	70	الباروك
139/80	139/169	ج 30	16/8	79	48	عين الدلب
16/13	16/18	ج 15	12/6	19	62	جبيل
47/30	47/31	ج، ٢ س 11	12/8	37	82	المتن
55/50	95/55	ج 28	10/5		94	كسروان
43/40	40/43	ج، ٤ س 28	مم	24	[6]مم	جبل عامل
83/91	83/101	ج 42	مم	53	مم	نبيع الطاسة
60/67	60/72	ج 19	24/24	17	مم	صيدا
31/37	31/37	ج 79	مم	22	مم	صور
34/11	34/11	ج 43	24/24	8	22	عكار
16/12	16/12	ج 10	24/24	7.5	46	البترون
4/13	4/13	ج 11	مم	3.7	46	بشري
16/12.4	16/12.4	ج 29	مم	8.4	63	الضنية
مم	مم	مم	مم	مم	مم	المنية
6.6/9.9	6.6/9.9	ج 22	24/24	2.4	21	القيبات
12/21	12/21	ج 21	26/16	11	55	الكوره
87/29	87/29	ج 22	24/24	49	50	طرابلس
13/21	13/21	ج 37	17/17	3.2	14	زغرتا
30/11	30/11	مم	مم	19	39	بعلبك
18/9.3	18/9.3	مم	مم	16.7	77	شمسين
32/14	32/14	مم	مم	25.5	75	زحلة